OIC/CFM-48/2022/ICHAD/RES.FINAL

الأصل عربي

قرارات

الشؤون الإنسانية

الصادرة عن

الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

{بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية}

إسلام باد -جمهورية باكستان الإسلامية

22 – 23 **شعبان** 1443**هـ**

الموافق 19 – 20 **مارس** 2022

الفهرس

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	قرار رقم ICHAD –48/1 بشأن النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي	1
2	قرار رقم ICHAD–48/2 بشأن الوضع الإنساني في سوريا	13
3	قرار رقم: ICHAD–48/3 بشأن تعزيز قدرات ومهام بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول	15
4	قرار رقم ICHAD–48/4 حول تنفيذ قرار مجلس وزراء الخارجية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين في شمال شرق نيجيريا وبلدان منطقة حوض بحيرة تشاد والمتضررين من أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية	17
5	قرار رقم ICHAD–48/5 بشأن تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة جائحة كورونا في العالم الإسلامي	19

قرار رقم ICHAD-**48/1**
بشأن
النشاطات الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

وعملاً بأحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ **يشير** إلى مقتضيات البيانات الختامية الصادرة عن مختلف دورات مؤتمر القمة الإسلامي، ولاسيما الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في إسطنبول بالجمهورية التركية في إبريل 2016، والدورة الرابعة عشر لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في مايو 2019 والتي تدعو إلى مواصلة الجهود من أجل تنسيق العمل الإنساني والخيري والقيام به عبر منظمة التعاون الإسلامي وتكلِّف الأمين العام بتعزيز دور المنظمة في مجال العمل الإنساني وتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر قراراته السابقة ذات الصلة بالشؤون الإنسانية؛

وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام حول الشؤون الإنسانية؛ وثيقة رقم: (OIC/CFM48/2020/ICHAD/SG-REP):

1- **يشيد** بالعمل الذي تنهض به الأمانة العامة، والمكاتب التمثيلية للمنظمة ومكاتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال العمل الإنساني من أجل التخفيف من معاناة المحتاجين، خاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتضررة من الأزمات والكوارث.

2- **يشيد** بتعزيز التعاون بين إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة والمجتمع الإنساني الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية ومنظمات العمل الإنساني غير الحكومية، سواء على مستوى الدول الأعضاء أو على المستوى الدولي، ولاسيما التعاون مع الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف وبرنامج الغذاء العالمي والبنك الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي.

3- **يدعو** الدول الأعضاء إلى إيصال جزء من مساعداتها الإنسانية السخية من خلال منظمة التعاون الإسلامي بهدف إبراز روح التضامن وتعزيز العمل الإسلامي الإنساني المشترك.

4- **يقر** بسخاء مساهمات البلدان التي تستضيف اللاجئين، وخصوصاً منها تلك التي تستضيف أعداداً كبيرة منهم، **ويقر** كذلك بالتحديات المستمرة التي تواجهها في الاستجابة لاحتياجات اللاجئين حاليا، وبأن البلدان التي تستضيفهم تحمل على كاهلها بشكل غير متناسب جزءاً كبيراً من الأعباء لتوفير المساعدات والحماية لملايين اللاجئين، **ويدعو** المجتمع الدولي إلى ضمان التوزيع المتكافئ للأعباء في الميدان، ولا سيما أن غالبية اللاجئين في بلدان المنظمة تأويهم بلدان ذات دخل متدني، وضرورة العمل بالتالي على معالجة الآثار على تنقل اللاجئين.

5- **يشيد** بحفاوة باكستان، استلهاما للفضائل الإسلامية المتمثلة في الكرم والرحمة، في استضافة ملايين اللاجئين الأفغان لأكثر من أربعة عقود.

6- **يدعو** كذلك الجهات الإنسانية المعنية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي إلى تطوير وتعزيز سياسات شاملة وتدريجية لتلبية احتياجات اللاجئين والتي ترمي إلى استكشاف الفرص المفيدة للاجئين والمجتمعات التي تأويهم وسد الفجوة بين التدخلات الإنسانية والإنمائية.

7- **يستذكر** جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن اللاجئين، وخاصة منها القرار رقم: ICHAD-47/1 (الفقرات: 6 و 7 و 8 و 10 و11 (2020) منه بشأن ورشة العمل المشتركة بين منظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الاستجابة الشاملة للاجئين والتي عقدت في الأردن يومي 29 و30 أبريل 2018، **ويشدد** على أهمية تنظيم ورشة العمل المذكورة والتي انعقدت تماشيا مع إعلان نيويورك الصادر عن الجمعية العامة في سبتمبر 2016، ودعما للاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والذي يرمي إلى تحسين الكيفية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي الاستجابة للأعداد الهائلة من اللاجئين، بما في ذلك حالات الطوارئ وأوضاع اللاجئين التي طال أمدها، **ويدعو** إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة إلى عقد ورشة عمل للمتابعة خلال عام 2022.

8- **يرحب** بتوقيع خطة العمل الجديدة 2020-2022 بين الأمانة العامة للمنظمة وممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الخليج، وبالجهود التي يبذلها الجانبين لتعزيز التعاون الثنائي في المجالات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، **ويدعو** الأمانة العامة لإعداد تقرير بخصوص خطة العمل.

9- **يرحب** كذلك بتوقيع خطة العمل الجديدة 2021-2024 بين الأمانة العامة للمنظمة وممثلية لجنة الصليب الأحمر الدولي في الخليج، وبالجهود التي يبذلها الجانبين لتعزيز التعاون الثنائي في المجالات ذات الاهتمام الثنائي، **ويدعو** الأمانة العامة لإعداد تقرير بخصوص خطة العمل.

10- **يشيد** بالجهود المقدرة التي تبذلها الأمانة العامة ومجمع الفقه الإسلامي الدولي والمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين في مجال دعم اللاجئين من خلال تشجيع استخذام آليات التمويل الاجتماعي الاسلامي لإغاثة وتنمية اللاجئين.

11- **يشدد** على ضرورة تحديد أوجه القصور في المنظومة الإنسانية الحالية، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاطي مع المسائل المتعلقة باللاجئين، وإلى بلورة موقف حول السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة وتصحيح أوجه القصور تلك وخلق بيئة مواتية للعودة المستدامة للاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم.

12- **يقر** بأنه من خلال استضافة الجمهورية التركية لأكبر عدد من اللاجئين فإنها بذلك تقدم دعمًا لا يقدر بثمن للفئات الضعيفة.

13- **يشيد** بسياسة الباب المفتوح التي تنتهجها أوغندا إزاء المهاجرين والأشخاص المحتاجين، وهو ما جعلها البلد الأكثر استضافةً للمهاجرين إفريقيّاً، والثالث عالميّاً بعد كل من تركيا وكولومبيا.

14- **يجدد** التأكيد أن إعادتهم الطوعية إلى أوطانهم تظل أكثر الحلول استدامة لأوضاع اللاجئين، كما **يجدد** تأكيد الحاجة إلى زيادة مساعدة البلدان المستضيفة للأعداد الكبيرة من اللاجئين وللبلدان الأصلية لتلبية احتياجات العائدين من خلال توفير المساعدات الإنسانية والإنمائية، **ويؤكد** أهمية زيادة أماكن توطين اللاجئين دونما تمييز واحترام كرامتهم وتلبية احتياجاتهم المرتبطة بمواطن الضعف لديهم.

15- **يعرب** عن قلقه العميق إزاء الوضع الإنساني الخطير في أفغانستان، مما يهدد حياة ملايين الأشخاص بمن فيهم النساء والأطفال، **ويشير** على وجه الخصوص إلى أن الأمم المتحدة حذرت من أن أفغانستان يمكن أن تصبح أكبر أزمة إنسانية في العالم ما لم تتخذ إجراءات فورية.

16- **يشيد** بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمساعدتها ودعمها المستمرين لشعب أفغانستان، **ويطلب** من الدول الأعضاء المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني الإنساني لمعالجة وتخفيف الاحتياجات الإنسانية العاجلة للشعب الأفغاني.

17- **يؤكد** من جديد أن تحسين الوضع في أفغانستان سيسهم أيضا في العودة الآمنة والكريمة لجميع اللاجئين الأفغان وفي أداء دورهم البناء في تنمية أفغانستان.

18- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء تزايد الحوادث المرتبطة بظاهرة الإسلاموفوبيا وغيرها من أشكال التمييز التي تستهدف اللاجئين.

19- **يستذكر** اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016 لإعلان نيويورك حول اللاجئين والمهاجرين على نحو أفضى إلى اعتماد قرار الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة.

20- **يرحب** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/RES/73/195 بتاريخ 19 ديسمبر 2018 والقاضي باعتماد الاتفاق المذكور، **ويعرب** مجددا عن دعمه لهذا الاتفاق، **ويشجع** الدول الأعضاء على تعزيز تعاونها في مجال الهجرات الآمنة والنظامية والمنظمة طبقا لأهداف الاتفاق العالمي المذكور مع مراعاة السيادة والقوانين والأنظمة الوطنية وكذا لالتزاماتها تجاه القانون الدولي.

21- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية على مساعدتها السخية للصومال عبر مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال والإنسانية، وكذا لمختلف الدول الأعضاء التي أسهمت في جهود تنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية في الصومال بما في ذلك المساعدات المقدمة من الجمهورية التركية.

22- **يشيد** بجهود البعثة الإقليمية لمنظمة التعاون الإسلامي في مقديشو في التنسيق مع الحكومة الصومالية ومركز الملك سلمان للإغاثة والاعمال الإنسانية والمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالتها المتخصصة في دعم جهود السلام والاستقرار والتنمية في الصومال.

23- **يناشد** الدول الأعضاء والشركاء في مجال العمل الإنساني تكثيف مساعدتهم لمنطقة القرن الأفريقي المتضررة من الجفاف وخاصة منها الصومال، وتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للمتضررين من الجفاف والمساعدة خلال مرحلة التعافي والتنمية في الصومال، بما في ذلك لفائدة النازحين وإعادة توطين اللاجئين العائدين في الصومال.

24- **يشيد** بدولة قطر لتقديمها ما يزيد عن مليار دولار خلال العشر سنوات الماضية لإغاثة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار بناه التحتية الإنسانية، كما يشيد بالجسر الجوي الذي أقامته دولة قطر المتواصل منذ آب/أغسطس 2021م، لتقديم المساعدات الإنسانية لشعب أفغانستان، إضافة إلى مساعدات دولة قطر الإغاثية والإنسانية السخية المقدمة ثنائيا أو من خلال المنظمات الدولية المعنية للعديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي تعاني من ظروف صعبة.

25- **يهنئ** جمهورية أذربيجان بتحرير أراضيها من الاحتلال الأرمني ويدعو الدول الأعضاء في المنظمة والهيئات ذات الصلة لمساعدة جمهورية أذربيجان في إصلاح البنى التحتية وترميم التراث الإسلامي في الأراضي المحررة.

26- **يعرب** عن انشغاله العميق إزاء الأزمة الإنسانية التي طال أمدها في سوريا، ومحنة النازحين واللاجئين في البلدان المجاورة، وزيادة عدد الأشخاص المحتاجين إلى مساعدات إنسانية عاجلة.

27- **يدعو** المجتمع الدولي إلى تحمل المزيد من المسؤوليات لتخفيف العبء الذي وصل إلى مستويات جديدة واتخاذ خطوات ملموسة لزيادة المساعدة الإنسانية العاجلة لجميع المدنيين في سوريا، **ويرحب** في هذا الصدد باعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2585 لإنقاذ حياة المدنيين.

28- **يناشد** الدول الأعضاء والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية بذل المزيد من الجهد للتخفيف من وطأة المحنة التي ألمّت بالشعب اليمني جراء استمرار الأزمة الإنسانية التي ما زال البلد يعاني منها والتي طال أمدها.

29- **يعرب** عن تقديره لحكومة المملكة العربية السعودية لما قدمته من مساعدة إنسانية من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية حيث تعد المملكة أكبر مانح لليمن بمبلغ إجمالي قيمته 3,919,122,205 دولار أمريكي، إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وغيرها من الدول الأعضاء والجهات المانحة التي قدمت المساعدة الإنسانية للشعب اليمني.

30- **يقر** بالجهود والمبادرات التي تقوم بها الأمانة العامة لحشد الموارد اللازمة لتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية للشعب اليمني في ضوء القرارات السابقة الصادرة في هذا الشأن،

31- **يستذكر** جميع قراراته السابقة بشأن اليمن، وخاصة القرارات السابقة رقم: ICHAD-44/1، الفقرة 17 (2017) منه، وICHAD-45/1 الفقرة 21 (2018)، و ICHAD -47/1 (2020) الفقرة 30 منه بشأن الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة للشعب اليمني، **ويطلب** من الأمانة العامة مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وشركائها وبالتعاون مع الحكومة اليمنية من أجل حشد الموارد الضرورية للتخفيف من حدة المحنة التي يكابدها أبناء الشعب اليمني، **ويدعو** الأمانة العامة إلى استئناف حضورها الإنساني في اليمن من خلال فتح مكتب اتصال للشؤون الإنسانية في عدن.

32- **يستذكر** قراراته السابقة ذات الصلة بشأن العراق وخاصة منها القرار رقم ICHAD-45/1، الفقرتان 24 و 25 (2018) والقرار ICHAD-46/1، الفقرة 31 منه و ICHAD -47/1 (2020) الفقرة 31 منه، بشأن تقديم المساعدة اللازمة للعراق لتلبية الاحتياجات الإنسانية ولتوفير الحماية للنازحين داخل المجتمعات التي تستضيفهم، وإعادة جميع النازحين المحررين من المناطق التي كانت خاضعة لجماعة داعش الإرهابية إلى مدنهم الأصلية والمساعدة فيما يبذله من جهود لإعادة تأهيل العائدين، ويؤكد مجددا استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، ويشدد على أهمية استقرار هذا البلد وأمنه من أجل أبناء الشعب العراقي ومن أجل المنطقة، خاصة في ضوء انتصار العراق على داعش.

33- **يشيد** بما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات لمختلف الدول حول العالم، ومنها دول إسلامية جعلتها تحتل الترتيب الرابع عالميا، بإجمالي مساعدات بلغ مقدار (1.268.400.000) مليار ومائتين وثمان وستون مليونا وأربعمائة ألف دولار أمريكي، بما يمثل 4.8% من إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية لعام 2021 وفقا لمنصة التتبع المالي التابعة للأمم المتحدة (FTS).

34- **يعرب** عن تقديره للدور البارز الذي تضطلع به دولة الكويت في المجال الإنساني وما تقدمه من مساهمات سخية لمختلف الدول، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر 1.9 مليار دولار لسوريا و200 مليون دولار للعراق 600 مليون دولار لليمن وما يقارب 152 مليون دولار للأونروا و15 مليون دولار للروهينجيا.

35- **يستذكر** قراراته السابقة ذات الصلة بشأن جمهورية السودان، خاصة منها القرار رقم: ICHAD-47/1 (2020) الفقرة 34 منه، والمتعلقة بالجهود التي يبذلها هذا البلد في استقبال وإيواء اللاجئين وخاصة من دولة جنوب السودان ودعم المتضررين من النزاع في جنوب السودان عبر تيسير المساعدات الإنسانية من السودان إلى جنوب السودان والحفاظ على الممرات لعبور المساعدات الإنسانية من الدول والمنظمات المختلفة إلى المحتاجين في جنوب السودان، **ويطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية دعم الجهود التي يبذلها السودان في توفير احتياجات اللاجئين داخل أراضيه.

36- **يشيد** بالتعاون القوي بين الأمانة العامة وصندوق التضامن الإسلامي في المجال الإنساني، **ويدعو** كلا من إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة وصندوق التضامن الإسلامي إلى توسيع نطاق تعاونهما بخصوص الأنشطة الإنسانية المستقبلية داخل الدول الأعضاء في المنظمة.

37- **يشيد** بجهود الدول الاعضاء والمؤسسات الاسلامية في الاهتمام بالاوقاف لدعم العمل الانساني ويدعو الامانة العامة في هذا الصدد الي عقد ملتقى اسلامي كبير حول دور الوقف في دعم العمل الإنساني وذلك بالتنسيق مع البنك الاسلامي للتنمية وصندوق التضامن الاسلامي ومجمع الفقه الاسلامي الدولي والجهات الأخرى ذات الصلة.

38- **ينوه** بتحسن الوضع الإنساني في دارفور الذي أتاح العودة الطوعية للنازحين في غرب ووسط وشمال دارفور، **ويدعو** إلى تعزيز الجهود القائمة في مجال العون الإنساني **ويدعو** إلى تقديم الدعم والمساعدة للنازحين المحتاجين في السودان.

39- **يرحب** بتوقيع اتفاقية المقر لمكتب المنظمة الإقليمي في النيجر ويشيد بزيارة وفد الأمانة العامة الى نيامي ولقاءاته مع القيادة النيجيرية وسفراء دول مجموعة الساحل وسفراء دول إقليم بحيرة تشاد بهدف تعزيز نشاط وجهود المكتب في المنطقة.

40- **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتردي في منطقة الساحل **ويجدد نداءه** للدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية لدعم بلدان منطقة الساحل لإنجاز مشاريع حيوية للتنمية المستدامة من أجل كسر الحلقة المفرغة للجفاف والحرمان والفقر في هذه البلدان، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم إلى المكتب الإقليمي للمنظمة في النيجر وإتاحة جميع الموارد المالية اللازمة من أجل القيام بالمهام المنوطة به.

41- **يدعو** منظمة التعاون الإسلامي إلى تنسيق أفضل للأنشطة الإنسانية التي تقوم بها المنظمة في منطقة الساحل وبحيرة تشاد، بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الموجودة في المنطقة، وتعزيز الوسائل والموارد المتاحة، ولا سيما في ظل تدهور الوضع الإنساني في المنطقة.

42- **يعرب** عن قلقه إزاء الوضع الإنساني المتدهور في منطقة حوض بحيرة تشاد، **ويشيد** بالجهود التي تبذلها البلدان المتاخمة لبحيرة تشاد، **كما يرحب** بعزم المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي في تنفيذ مشاريع إنسانية وتنموية في منطقة الساحل وبحيرة تشاد. **كما يدعو** الأمانة العامة إلى أرسال وفد إلى دول بحيرة تشاد من أجل تقييم الوضع الإنساني في المنطقة.

43- **يحث** الدول الأعضاء والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والمنظمات غير الحكومية إلى التنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة لتنفيذ مشاريع إنمائية لفائدة سكان المناطق ضحايا الانتهاكات التي ترتكبها بحقهم جماعة باكو حرام، ولا سيما اللاجئين والنازحين، وكذلك لصالح الإعمار وإعادة تأهيل البنية التحتية الصحية والتعليمية في المناطق المعنية.

44- **يدعو** كذلك الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى إلى إعطاء الأولوية لقضية التنمية على المستوى الشعبي في محاولة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق الريفية في حوض بحيرة تشاد، والتعامل مع الوضع الإنساني في أعقاب الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها هذه المنطقة،

45- **يشيد** بتقديم بوركينا فاسو تبرعاً قدره 113000 دولار أمريكي لتمويل المشاريع التي أطلقتها منظمة التعاون الإسلامي لصالح المحتاجين في جمهورية النيجر. **ويشيد** بتعهد السودان بـ 100.000 دولار

أمريكي. **ويشكر** حكومة جمهورية النيجر على تقديمها دعماً بقيمة 200.000 دولار أمريكي وقطعة أرض تبلغ مساحتها 10 هكتارات إلى مكتب نيامي الإقليمي، وذلك لدعم جهوده وضمان استمراره.

46- **يشيد** بالجمهورية التركية لتبرعها بمبلغ 200.000 دولار أمريكي دعما لجهود منظمة التعاون الإسلامي الإنسانية في النيجر والذي مولت به ستة مشاريع مائية تم تنفيذها واستكمالها في المناطق الريفية في النيجر لفائدة المحتاجين والضعفاء لتعزيز قدرتهم على الصمود وذلك عقب النداء الذي وجهه الأمين العام للمنظمة لهذه الغاية، **ويشيد كذلك** بالإمارات العربية المتحدة على تعهداتها المالية التي أعلنت عنها لدعم المكتب الإقليمي للمنظمة في نيامي.

47- **يشيد** بتبرع جمهورية أذربيجان بمبلغ 100 ألف دولار أمريكي لدعم الأنشطة الإنسانية والتنموية التي يضطلع بها مكتب منظمة التعاون الإسلامي في نيامي بالنيجر، خاصة في قطاعي المياه والزراعة في المناطق الريفية في جمهورية النيجر.

48- **يعرب** عن تقديره لحكومة جمهورية الكاميرون لما اتخذته من خطوات لاستضافة لاجئي إفريقيا الوسطى في شرق البلاد، ولاجئي نيجيريا والنازحين من المناطق الحدودية، الذين ظلوا يعانون من الجرائم الإرهابية الوحشية التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام الإرهابية في شمال الكاميرون.

49- **يتوجه بنداء عاجل** إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لتعزيز المساعدات للكاميرون لمساعدته على التعامل مع تدفقات اللاجئين والنازحين وتنفيذ البرامج الهادفة لتحسين أوضاعهم المعيشية ووضع استراتيجيات إعادة اللاجئين وإدارة التوطين المؤقت للنازحين.

50- **يعرب** عن تقديره للدور الذي قامت به الجهورية الإسلامية الموريتانية في استضافتها لعدد كبير من اللاجئين من جمهورية مالي في شرق البلاد، وتقديم الخدمات الإنسانية لهؤلاء اللاجئين، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كل من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي.

51- **يشيد** بسلطات جمهورية النيجر لاستضافتها لاجئين من مالي ونيجيريا؛ **ويطلب** من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي مساعدة سلطات النيجر على مواجهة تدفقات النازحين واللاجئين، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى مساعدة جمهورية النيجر فيما تبذله من جهود للاستجابة لتدفق النازحين واللاجئين.

52- **يطلب** من الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية أن تقدم بسخاء المساعدة الإنسانية اللازمة للتخفيف من محنة العدد المتزايد من المحتاجين في جمهورية إفريقيا الوسطى والبلدان المجاورة والتي تفاقمت بسبب النزاع طويل الأمد من أجل تذليل الصعوبات الإنسانية والإنمائية التي يمكن أن تعرقل عملية المصالحة الوطنية والتعافي الاقتصادي، **ويحث أيضا** الدول

الأعضاء في المنظمة على الإسهام في الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن والتي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لهذا البلد في سبيل إحلال السلم بعد عقود من الحرب الأهلية والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان. **ويدعو** الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي لإرسال بعثة إلى إفريقيا الوسطى لتقييم الوضع الإنساني هناك وبحث السبل الكفيلة بتقديم الدعم اللازم.

53- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التعاون والتشديد على العودة الطوعية للروهينغيا الذين اضطُروا إلى البحث عن ملاذ في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم من خلال التأكيد على حكومة ميانمار ضرورة الالتزام بتنفيذ التدابير المؤقتة التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 2020/1/23.

54- **يشكر** الدول الأعضاء التي أسهمت في صندوق منظمة التعاون الإسلامي للروهينغيا، **ويطلب** من جميع الدول الأعضاء في المنظمة الإسهام بسخاء في صندوق دعوى محكمة العدل الدولية لضمان عودة طوعية آمنة للاجئي الروهينغيا.

55- **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى التعاون والتشديد على العودة الطوعية للروهينغيا الذين اضطُروا إلى البحث عن ملاذ في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش وفي أجزاء أخرى كثيرة من العالم، وذلك من خلال التشديد على أن تَمْتَثِلَ حكومةُ ميانمار للتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 23 يناير 2020 وتُنفِّذَها.

56- **يعرب** عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في ميانمار، ولا سيما المحنة التي يقاسيها مجتمع الروهينغيا لأكثر من أربع سنوات ونصف السنة منذ أغسطس 2017، حيث يعاني 1.2 مليون من الروهينغيا من التهجير القسري، بعد أن فروا من ميانمار بحثاً عن ملاذ في بنغلاديش على إثر ما ارتكبت ميانمار والكيانات الخاضعة لسيطرتها في حقهم من أعمال إبادة جماعية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. **ويدعو** الدول الأعضاء والجهات المانحة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى تقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء اللاجئين وإلى الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في ميانمار. **ويثمّن** عالياً ما تقوم به بنغلاديش حكومة وشعباً من جهود ومبادرات دون كلل أو ملل لإيوائهم وتقديم جميع المساعدات اللازمة لهم لأكثر من أربع سنوات ونصف على الرغم من ضائقتها المالية الحقيقية. **ويدعو** كذلك حكومة ميانمار إلى الالتزام بأحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة لفتح مكتب تنسيق إنساني في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين. **ويدعو** حكومة ميانمار أيضاً لجعل عودة اللاجئين الروهينجيا أمراً ممكن التحقيق.

57- **يشيد** بإندونيسيا على ما قدمته من دعم في شكل مساعدة إغاثية لتلبية الاحتياجات الأساسية والمأوى والمساعدات الصحية والتربوية للاجئين الروهينغيا في كوكس بازار في بنغلاديش والتي بلغت 2.800.000 دولار أمريكي، في شكل مدارس ومستشفى وتلبية لاحتياجات أساسية وخيام إغاثية وأدوية في ولاية راخين بميانمار.

58- **يعرب** عن تقديره لحكومة ماليزيا لقيامها بإنشاء مستشفى ميداني داخل مخيم كوتوبالونغ للاجئين ولما قدمته من خدمات من أجل التخفيف من معاناة اللاجئين الروهينغيا في كوكس بازار ببنغلاديش ولإيوائها لأزيد من 141.000 لاجئ من ميانمار في ماليزيا، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تقديم مساعداتها للروهينغيا بجميع الوسائل الممكنة.

59- **يدعو** كذلك حكومة ميانمار إلى الوفاء بما ورد في مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمانة العامة والحكومة والتي تقضي بافتتاح مكتب لتنسيق الشؤون الإنسانية في ميانمار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى ولاية راخين، **ويحث** الدول الأعضاء على أن تتابع عن كثب عملية إعادة اللاجئين الروهينجيا إلى ميانمار برعاية حكومة ميانمار وبنغلاديش والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

60- **يشيد** بالمملكة العربية السعودية لتقديمها المساعدة إلى الروهينغيا وكذلك لتنظيمها جلسة لإعلان جمع التبرعات لفائدة الروهينغيا خلال الاجتماع التنسيقي السنوي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عُقد على هامش الاجتماع الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

61- **يشيد** بتركيا لتقديمها مساعدات إنسانية وتنموية للتخفيف من معاناة الروهينغيا، وذلك منذ بداية هذه الأزمة في عام 2012 من خلال وكالاتها في مختلِف المجالات بين الصحة والبنية التحتية والإسكان والتعليم والزراعة وتوفير المأوى وتوزيع المعونات الأساسية من المواد الغذائية ومجموعة تدابير الدعم المتكاملة، والخدمات المقدمة للأطفال لبناء القدرات وإقامة المشاريع المدرّة للدخل وما إلى ذلك، وقد بلغت قيمتها أكثر من 70 مليون دولار، بما في ذلك إنشاء مستشفى ميداني في مخيم كوكس بازار للاجئين في بنغلاديش.

62- **يثمن** تقديم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في27 يناير 2021، إحاطة لفائدة أعضاء فريق الاتصال للمنظمة المعني بأقلية مسلمي الروهينغيا حول تطورات الوضع الإنساني للاجئي مسلمي الروهينغيا.

63- **يشيد** باجتماع الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الإسلامية للهلال الدولي في 5 و6 يناير 2022 بمقر الأمانة العامة في جدة بالمملكة العربية السعودية، **ويناشد** بقوة الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى

اتفاقية تأسيس اللجنة الإسلامية للهلال الدولي على القيام بذلك في أقرب فرصة ممكنة حتى تتمكن اللجنة من إنجاز مهامها وتحقيق الأهداف التي أُنشِئت من أجلها؛ **ويدعو** الدول الأطراف في الاتفاقية، والتي لم تسدد بعد مساهماتها في ميزانية اللجنة، إلى القيام بذلك لتمكينها من الاضطلاع بدورها والوفاء بالتزاماتها.

64- **يستذكر** الفقرة 41(2018) من قراره السابق ذي الصلة رقم: ICHAD-45/1 والفقرة 40(2017) من قراره رقم: ICHAD-44/1 والفقرة رقم (54) من القرار رقم ICHAD-46/1، والفقرة 58 من القرار رقم ICHAD-47/1 بشأن جهود الأمانة العامة في تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني في المجال الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة، **ويدعو كذلك** الأمانة العامة إلى مواصلة جهودها في تطوير قدرات هيئات المجتمع المدني العاملة في المجال الإنساني في الدول الأعضاء في المنظمة وذلك من خلال برنامجها المشترك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

65- **يقر** بالدور الهام الذي تضطلع به القمة الإنسانية العالمية في بلورة المبادئ والسياسات المتعلقة بالدبلوماسية الإنسانية المعاصرة، **ويعرب** بالتالي عن عزمه على القيام بمتابعة ناجعة لنتائج القمة الإنسانية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بصياغة السياسات وتطوير الآليات اللازمة من أجل المزيد من التعزيز للصلة بين المساعدتين الإنسانية والإنمائية.

66- **يطلب** من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والمؤسسات المالية والمؤسسات الخيرية أن تسهم في التخفيف من محنة الأيتام في العالم الإسلامي وخارجه؛ **ويدعو** الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية إلى الاحتفال بيوم اليتيم في العالم الإسلامي في الخامس عشر من رمضان من كل عام.

67- **يعرب** عن الأمل في أن تُكثِّف الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي جهودها لتعزيز التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) وصندوق التضامن الإسلامي ومجمع الفقه الإسلامي الدولي على جبهة العمل الإنساني، بما في ذلك بشأن القضايا المتعلقة بالقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتمويل الاجتماعي الإسلامي، وتقديم المساعدة الإنسانية بوجه عام.

68- **يعرب عن تقديره** للأمانة العامة لتنظيمها لورشة عمل في جدة بالتنسيق مع مكتب الشؤون الإنسانية حول الأزمات التي تعاني نقصا في التمويل والإفادة عن المساعدة الإنسانية التي قدمتها الدول الأعضاء في المنظمة عام 2019، **ويدعو** الأمانة العامة إلى مواصلة هذه الشراكات التي ترمي إلى تطوير منظور متماسك في مواجهة التحديات الإنسانية التي تجابه العالم الإسلامي.

69- **يدعو** الأمانة العامة الي متابعة نتائج المؤتمر الدولي حول اللاجئين في العالم الإسلامي الذي انعقد في عشق آباد بتركمانستان في مايو 2012، بما في ذلك عقد ورش عمل في هذا الصدد.

70- **يشيد** بجهود الأمانة العامة وأجهزتها المالية المختصة في مكافحة جائحة كورونا كوفيد 19 لاسيما مبادرات الدعم لمساعدة الدول الأعضاء الأقل نموا في مكافحة الجائحة وتوفير اللقاحات اللازمة. **كما يثمن** مبادرات التضامن من بعض الدول الأعضاء في تقديم الدعم المالي والطبي واللقاحات للدول الأقل نموا في المنظمة.

71- **يشيد** بالتبرع السخي للمملكة العربية السعودية رئيسة القمة الإسلامية الرابعة عشرة، بمبلغ 20 مليون ريال سعودي لشراء اللقاحات ضد فايروس كوفيد-19 بالتنسيق مع مركز سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وذلك لدعم مبادرة منظمة التعاون الإسلامي من أجل توفير اللقاحات في الدول الأعضاء الأقل نموا. **ويدعو** في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى التبرع للحساب المخصص بالأمانة العامة لهذا الغرض.

72- **يشير** إلى القرار المتعلق بالوضع الإنساني في أفغانستان الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت يوم 19 ديسمبر 2021 في إسلام أباد، **ويرحب** بالقرار القاضي بإطلاق برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان، **ويحث** كافة الدول الأعضاء والمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات المالية الدولية على المساهمة بسخاء في تنفيذ برنامج الأمن الغذائي لأفغانستان.

73- **يرحب** بإنشاء صندوق استئماني إنساني لتوجيه المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان.

74- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/2-ICHAD

بشأن

الوضع الإنساني في سوريا

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يستذكر الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، خاصة تلك التي تدعو إلى تعزيز التضامن بين المسلمين والدفاع عن حقوق الشعوب؛

وإذ يشير إلى القرارات التي صدرت عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي عُقدت في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة يومي 1 و2 مارس 2019، بشأن الوضع في سوريا؛

وإذ يؤكد مجدداً التزامه بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، والتزامه كذلك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛

وإذ يعرب عن انشغاله العميق إزاء مستوى العنف والقتل الذي يتعرض له مئات الآلاف من الناس، بما في ذلك الخسائر الجسيمة في صفوف المدنيين التي نجمت عن الصراع في سوريا؛

وإذ يؤكد مجددا بالغ انشغاله إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في سوريا وضرورة تقديم إغاثة إنسانية عاجلة تشمل إمدادات طبية لأكثر من 13 مليون شخص في سوريا، منهم 6.2 مليون شخص من النازحين داخلياً، من بينهم لاجئون فلسطينيون وأكثر من مليون و100 ألف شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها؛

وإذ يستنكر تصاعد العنف في شمال غرب البلاد، **وإذ يؤكد** انشغاله بصورة خاصة فيما يتعلق بالحالة في محافظة إدلب؛

وإذ يستذكر التزامات المجتمع الدولي القانونية بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي وكذلك القرارات ذات الصلة الواردة في هذا الشأن التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي، **وإذ يدعو** في هذا الصدد المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الإنسانية الدولية، إلى تعزيز جهودها من أجل معالجة الوضع الإنساني في سوريا، **وإذ يؤكد** المسؤولية الأساسية الملقاة على عاتق السلطات السورية في حماية الشعب في سوريا؛

وإذ يلاحظ، مع التقدير، جهود الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، التي مكنت من إيصال مساعدات إنسانية إلى 5.6 مليون شخص شهرياً في المتوسط عام 2019، وأن المساعدات التي قُدمت عبر الحدود مثلت جزءاً هاماً منها:

1- **يشيد** بتعاون حكومات كل من تركيا والعراق في تسهيل تنفيذ عمليات إنسانية عبر الحدود، **ويُقرّ**، في هذا السياق، بأن 100% من المساعدات المقدمة عبر الحدود إلى سوريا تمر عبر الحدود التركية.

2- **يعرب عن تقديره** كذلك للدور والخطوات البناءة التي اتخذها المانحون في اجتماعات أستانا في مجال تدابير بناء الثقة، بما في ذلك إنشاء فريق عمل يُعنى بإطلاق سراح المعتقلين/ المختطفين وتسليم الجثث والتعرف على هوية الأشخاص المفقودين.

3- **يؤكد** اعتقاده الراسخ بأنه في ظل غياب حل سياسي للنزاع في سوريا يتم وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 (2015)، فإن الأزمة الإنسانية سوف تنتشر بما يؤدي إلى مزيد من تفاقمها. وبهذا الفهم، **يرحب** بإنشاء اللجنة الدستورية، **ويقرّ** بأهمية دور مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، **ويؤكد** عزمه مواصلة التعاون مع السفير جير بيدرسن.

4- **يشدد** على الدور الحاسم لآلية الأمم المتحدة للمساعدة عبر الحدود على إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها داخل سوريا، **ويأخذ علماً** في هذا الصدد باعتماد مجلس الأمن الدولي للقرار رقم 2504 (2020) بشأن الوضع الإنساني في سوريا.

5- **يعرب** مجددا عن بالغ قلقه إزاء الوضع الإنساني في سورية والآثار الناجمة عن جائحة كورونا والتي تشكل تحديا جسيما للمنظومة الصحية وعلى الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في سورية، **ويعلن** عن رفضه لجميع العقوبات الانفرادية المفروضة على سورية في انتهاك للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

6- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم: 48/3-ICHAD

بشأن

تعزيز قدرات ومهام بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و 20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يعيد التأكيد على القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي بشأن "الوضع الإنساني في أفغانستان"؛

وإذ يعرب عن التزام منظمة التعاون الإسلامي القوي بسيادة جمهورية أفغانستان الإسلامية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها، وعن تضامنه مع أفغانستان فيما تبذله من جهود لإحلال السلم وتحقيق الازدهار والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإذ يشيد بالدور الأساسي الذي تضطلع به بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول فيما يتعلق بالتمثيل السياسي للمنظمة والذي من شأنه أن يشكل حكومة شاملة وموسعة من خلال تسهيل تملك وقيادة الأفغان لزمام مسار السلام؛

وإذ يأخذ علما بالجهود المبذولة قبل انعقاد الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية، بما في ذلك القرار رقم: 47/3- **ICHAD** والمذكرة المقدمة من الأمانة العامة لتعزيز مكتب منظمة التعاون الإسلامي في كابول بما في ذلك القرار رقم 46/4-س الصادر عن الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة (1-2 مارس 2019) الذي بمقتضاه أعيد تفعيل بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول؛

وإذ يأخذ في الاعتبار أن الوضع الإنساني في أفغانستان آخذ في التدهور وأن أكثر من نصف سكانه يواجهون نقصا حادا في الغذاء حيث تتحمل النساء والأطفال عبء هذا النقص؛

وإذ يعرب عن انشغاله البالغ إزاء انهيار المنظومة الصحية في أفغانستان وتفشي الأمراض وسوء التغذية الحاد في هذا البلد؛

وإذ يكرر التأكيد على أهمية المساعدات الإنسانية والإنمائية المستدامة لأفغانستان دعماً لجهود هذا البلد من أجل إعادة التأهيل والإعمار والتنمية التي ستسهم في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين؛

وبالنظر إلى التحديات الخطيرة والملحة، الناجمة عن الفقر وعدم الاستقرار، التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان، ووعياً منه بالحاجة الماسة لعملية إعادة الإعمار ولبناء القدرات البشرية في أفغانستان:

1- **يقر** بأن اتخاذ تدابير عاجلة هو أمر حيوي لتنفيذ القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية في منظمة التعاون الإسلامي بشأن "الوضع الإنساني في أفغانستان".

2- **يعيد** التأكيد على القرار الصادر عن الدورة الاستثنائية السابعة عشرة لمجلس وزراء الخارجية في إسلام أباد الذي يقضي بأن منظمة التعاون الإسلامي ينبغي أن تضطلع بدور ريادي في تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية لشعب أفغانستان، وأنه ينبغي، في هذا السياق، تعزيز بعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول لتمكينها من الاضطلاع بدور محوري في إيصال المساعدات الإنسانية والإنمائية، وأن بناء شراكة مع منظومة الأمم المتحدة سيكون أمورا جوهريا.

3- **يقرر** أن تقوم الأمانة العامة فورا باتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ القرار المعنون "تعزيز بعثة منظمة التعاون الإسلامي في أفغانستان وإنشاء سكرتارية للمبعوث الخاص إلى أفغانستان".

4- **يدعو** جميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى تسريع وتيرة مساعداتها الإنسانية والإنمائية لأفغانستان بالتنسيق مع بعثة المنظمة في كابول.

5- **يطلب** من أفغانستان تقديم الدعم الكامل لبعثة منظمة التعاون الإسلامي في كابول وذلك بتخصيص المرافق الضرورية وتوفير الأمن لها.

6- **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/4-ICHAD

حول تنفيذ قرار مجلس وزراء الخارجية

بشأن

تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين في شمال شرق نيجيريا وبلدان منطقة حوض بحيرة تشاد والمتضررين من أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يسترشد بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستذكر القرار رقم: 44/3-إيشاد الصادر عن الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في أبيدجان بكوت ديفوار في 11 يوليو 2017؛

وإذ يدرك القلق الذي يساور الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من مؤسسات المنظمة تجاه المحنة التي يتعرض لها النازحون المتضررون:

1- **يشيد** بالمساعدة الإنسانية المقدمة من المملكة العربية السعودية للنازحين في شمال شرق نيجيريا من خلال مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

2- **يأخذ علما** بالنجاحات التي أحرزتها في الآونة الأخيرة حكومات بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد في مواجهة جماعة بوكو حرام الإرهابية.

3- **يأخذ علما كذلك** بالجهود التي تبذلها الحكومة الفيدرالية في نيجيريا لمعالجة الأوضاع الإنسانية للنازحين في الشمال الشرقي من البلاد؛

4- **يدعو** الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي إلى تشكيل لجنة خاصة تضم ممثلين من نيجريا، والنيجر، والكاميرون، وتشاد، والبعثة الإقليمية للمنظمة في نيامي، وصندوق التضامن الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بالتعاون مع المؤسسات الدولية للعمل على حشد الموارد المناسبة، بما في ذلك عقد مؤتمر للتعهدات لدعم محنة النازحين واللاجئين في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

5- **يشيد** بإنشاء حكومة نيجيريا الفيدرالية لهيئة تنمية الشمال الشرقي من أجل تقييم وتنسيق كل البرامج والمبادرات التي تتخذها الحكومة الفيدرالية مع الشركاء الإنمائيين.

6- **يشيد** بما تبذله جمهورية تشاد من جهود لاحتضان أراضيها عدداً كبيراً من اللاجئين القادمين من الدول المجاورة، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية السودان، وجمهورية الكاميرون، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

7- **يعرب عن القلق** بشأن الوضع الإنساني للنازحين في حوض بحيرة تشاد.

8- **يعرب عن أسفه** لعدم تنفيذ منظمة التعاون الإسلامي حتى الآن القرار المعتمد.

9- **يؤكد مجددا** على ضرورة تقديم منظمة التعاون الإسلامي للمساعدات الإنسانية للنازحين في شمال شرق نيجيريا وبلدان حوض بحيرة تشاد.

10- **يدعو** إلى تنفيذ القرار رقم: 44/3-إيشاد واتخاذ المنظمة وأجهزتها للإجراءات اللازمة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية للنازحين في حوض بحيرة تشاد.

11- **يحث** منظمة التعاون الإسلامي على الانضمام إلى الجهود الدولية الأخرى المبذولة لمعالجة التحديات التي تواجه النازحين في حوض بحيرة تشاد.

12- **يشيد** بتوقيع كل من منظمة التعاون الإسلامي وحكومة جمهورية النيجر اتفاقية المقر لإنشاء مكتب للمنظمة في نيامي بالنيجر لدعم جهود المنظمة في المجالات السياسية والاقتصادية والإنمائية والإنسانية، والموجهة لدولها الأعضاء في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

13- **يطلب** من الأمانة العامة تمكين وتعزيز بعثتها الجديدة في نيامي لتتمكن من تقديم الخدمات المطلوبة للدول الأعضاء في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد.

14- **يدعو** الأمين العام لتكوين لجنة خاصة مؤلفة من نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد وبعثة المنظمة في نيامي وصندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، إضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة وذلك بغرض بحث سبل تنفيذ القرار رقم: 44/3-إيشاد.

15- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

قرار رقم 48/5-ICHAD

بشأن

تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة جائحة كورونا في العالم الإسلامي

إنّ مجلس وزراء الخارجية المنعقد في دورته الثامنة والأربعين (دورة: بناء الشراكات من أجل الوحدة والعدالة والتنمية) في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية يومي 19 و20 شعبان 1443هـ (الموافق: 22 – 23 مارس 2022)؛

إذ يسترشد بالقيم الإسلامية السمحة الداعية إلى الوحدة والتآخي؛

وإذ يؤكد عزمه على تعزيز وتوطيد التعاون والتضامن بين الدول الأعضاء تحقيقاً لمصالحها وأهدافها المشتركة؛

وإذ يسجل ببالغ القلق أن العدد الإجمالي لحالات الإصابة بفيروس كورونا قد بلغ رقماً قياسياً يناهز 300 مليون شخص في مختلِف أرجاء العالم، وأنه يُتوقَّع أن يرتفع عددُ الإصابات بشكل أكبر مع استمرار الوباء في التفشي؛

وإذ يعرب عن ألمه وتعازيه الصادقة في ضحايا فيروس كورونا، والذين بلغ عددهم نحو ستة ملايين وفاة، ويقدم خالص التعازي والمواساة لأسر الضحايا وأولئك الذين تبدلت حياتهم وسبل عيشهم بسبب الجائحة؛

وإذ يسجل بقلق بالغ الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية العامة غير المتناسبة لجائحة كورونا على الدول النامية والأقل نموا، ومن ضمنها دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يسجل أيضًا بقلق عميق أن الجائحة قد زادت من أعباء الديون على العديد من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، مما أدى إلى تقليص فسحتها المالية وسيولتها، وتعميق أوجه عدم المساواة وإعاقة تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغطية الصحية الشاملة؛

وإذ يستذكر ما اعتمَدَه من قراراتٍ ذات صلة وما أصدره من إعلاناتٍ في دوراته المتعاقبة، بما فيها القرار رقم: 47/3-ع ت بشأن قضايا الصحة، وإعلان نيامي الصادر عن دورته السابعة والأربعين التي عُقدت في نيامي بجمهورية النيجر يومي 27 و28 نوفمبر 2020؛

وإذ يأخذ علماً ببيان اللجنة التوجيهية لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالصحة، التي انعقدت افتراضيا يوم 9 أبريل 2020؛

وإذ يعرب عن تقديره البالغ وتأييدِه للبيان الختامي الصادر عن الاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية بشأن الآثار المترتبة عن جائحة كورونا والاستجابة المشتركة لها، والذي عُقد تلبية لدعوة من الجمهورية التركية في 22 أبريل 2020؛

وإذ يرحِّب بالاجتماع الاستثنائي الافتراضي الذي عقدته لجنة الممثلين الدائمين في 29 أكتوبر 2020 لمتابعة نتائج البيان الختامي للاجتماع الاستثنائي للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية بشأن الآثار المترتبة عن جائحة كورونا؛

وإذ يأخذ في الاعتبار المقتضيات ذات الصلة الواردة في القرار المتعلق بقضايا الصحة والصادر عن الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية؛

وإذ يشيد بالجهود الاستثنائية التي تبذلها جميع الدول الأعضاء، وكذا بإسهامات كل من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ومكتب تنسيق اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) والكومستيك وغيرها من مؤسسات المنظمة ذات الصلة في مجال مكافحة جائحة كورونا، والتخفيف من آثارها السلبية على حياة الناس وسبل عيشهم، بما في ذلك الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية؛

وإذ يرحب بالدعوة التي وجهها رئيس وزراء باكستان لإعلان اللقاحات والمنتجات الصحية ذات الصلة بجائحة كورونا منفعة عامة عالمية والدعوة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية للتصدي بفعالية لأثر الجائحة؛

وإدراكاً منه لضرورة تحقيق توازنٍ سليمٍ بين حماية الصحة العامة من الفيروس والحفاظ على الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية؛

وإذ يُدرك ما للتوسع في استخدام شهادات التطعيم ضد الفيروس والتعافي منه، وشهادات فحص الإصابة أو عدم الإصابة به، من أهمية ليس فقط في تأمين بيئة اجتماعية واقتصادية آمنة، ولكن أيضاً في استئناف حركة السفر والطيران الجوي في جميع أنحاء العالم؛

وإذ يقر مع التقدير بالدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية وجهود التنسيق والتوعية التي تبذلها، بما في ذلك خطة التأهب والاستجابة الاستراتيجية، ودعمها لإطلاق مبادرتي تسريع إتاحة أدوات مكافحة جائحة كورونا وتجمّع الوصول إلى التكنولوجيا، وفي هذا الصدد، **يحيط علمًا** مع التقدير بالمساهمة التي يقدمها مرفق كوفاكس في تسهيل شراء اللقاحات وإمدادها للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً في جميع أنحاء العالم؛

وإذ يشيد بالقادة الدينيين والمجتمعيين وعلماء المسلمين في زيادة الوعي العام بشأن التطعيمات والنظافة الشخصية والسلوكيات الاجتماعية المناسبة باعتبارها أدوات مهمة للحد من انتشار الجائحة في الدول الأعضاء؛

وإذ يعرب عن القلق البالغ إزاء الموجة المقلقة التي برزت، سواء عبر الإنترنت أو خارجها، من الوصم وكراهية الأجانب والتعصب والمعلومات المضللة وتشويه الحقائق والعنف الموجه ضد الأقليات المسلمة والمهاجرين واللاجئين، خلال الجائحة في أجزاء كثيرة من العالم، (استنادًا إلى الفقرة الديباجية (16) من القرار التوافقي لمجلس حقوق الإنسان 2/44)؛

وإذ يشدد على أن اللقاحات المأمونة والفعالة هي الوسيلة الأهم لمنع الفيروس واحتوائه والقضاء عليه وإنقاذ الأرواح في جميع أنحاء العالم؛

وإذ يشير إلى أن التغطية العالمية بالتطعيم لا ترقى إلى المستوى المطلوب للتصدي لانتشار عدوى الفيروس، وهو ما يساعد على استمرار خطر ظهور متغيرات جديدة وفتاكة في مختلِف أنحاء العالم؛

وإذ يشدد على أن الفجوة الكبيرة في القدرة على الحصول على اللقاحات بين البلدان مرتفعةِ الدخل ونظيراتها منخفضة الدخل، وبالأخص البلدان الأقل نمواً، إنما تُعَرِّض حياة الملايين غير المحميين بالتطعيم للخطر بسبب الفيروس؛

وإذ يقر بأنه ما لم يُقْضَ على الفيروس في كل أنحاء العالم، فإنه ما مِنْ أُمَّةٍ أو مجتمعٍ سيكون بوسعه أن يَنْعَمَ بالأمان من الفيروس، بغض النظر عن التقدم المحرز في عملية التطعيم؛

وإذ يدعم جهود تحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في تطعيم 70 في المائة من سكان العالم خلال عام 2022، وتعزيز التعاون في إطار المبادرات متعددة الأطراف؛

وإذ يرحِّب بتبرع عدد من الدول الأعضاء باللقاحات والإمدادات الطبية، وهي على وجه التحديد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية تركيا والمملكة المغربية وجمهورية أذربيجان وجمهورية باكستان الإسلامية ودولة قطر؛

وإذ يشيد بالتبرع السخي للمملكة العربية السعودية رئيسة القمة الإسلامية الرابعة عشرة، بمبلغ 20 مليون ريال سعودي لشراء اللقاحات ضد فايروس كوفيد-19 بالتنسيق مع مركز سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وذلك لدعم مبادرة منظمة التعاون الإسلامي من أجل توفير اللقاحات في الدول الأعضاء الأقل نموا. **ويدعو** في هذا الصدد، الدول الأعضاء إلى التبرع للحساب المخصص بالأمانة العامة لهذا الغرض.

وإذ يشيد بجهود دولة الكويت ودعمها الجهود الدولية لمكافحة جائحة كورونا من خلال دعم عمل منظمة الصحة العالمية، وعدد من الدول المتضررة جراء جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال مساعدات ومساهمات سخية بلغت أكثر من 327 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى دعم المبادرات الدولية الرامية إلى ضمان التوزيع العادل والآمن للقاحات وبخاصة للدول النامية والدول الأقل نموا.

وإذ يعرب عن بالغ تقديره لتبرع حكومات كلٍ من جمهورية أوزبكستان والجمهورية التركية وجمهورية أذربيجان من خلال منظمة الدول التركية بما مقداره 500 ألف جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد لفائدة الدول الإفريقية.

وإذ يشيد بتقديم المملكة المغربية للدعم الطبي لعدة دول إفريقية أعضاء بالمنظمة من أجل مواكبتها في جهودها للتصدي لجائحة كورونا.

وإذ يؤكد أن الوباء العالمي ينبغي ألا يشكل مجالاً جديداً للتنافس بين الدول، وأنه يتعين على جميع الدول والمجتمع الدولي التعاون والتضامن من أجل القضاء على الفيروس في جميع أنحاء العالم دون مزيد من الخسائر في الأرواح؛

وإذ يؤكد أن مكافحة جائحة كورونا بطريقةٍ ناجعةٍ، تتطلب قيادة سياسية فاعلة داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وسلطاتها المختصة:

1- **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز مستوى تعاونها وتضامنها في جهودها المشتركة لمكافحة جائحة كورونا، والتصدي بشكل هادف لتأثيراته على الصحة العامة، والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

2- **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير ملائمة تضمن حصول الجميع على لقاحات مأمونة وعالية الجودة وناجعةٍ وفعَّالةٍ ومُتَيَسَّرةٍ وبأسعار معقولة ضد الفيروس وتوزيعها في حينها بصورة عادلةٍ وشفافةٍ ومنصفةٍ وناجعة وما يرتبط بها من منتجات ومعدات وتقنيات صحية أساسية.

3- **يحث** الدول الأعضاء على تشجيع المبادرات المشتركة في مجال البحث وبناء القدرات، وتعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم المساعدة الفنية وتقاسم المعارف والحصول عليها، وذلك بشأن اللقاحات والتشخيص والعلاج ومعدات الحماية.

4- **يدعم ويشجع** الأنشطة المشتركة بين الدول الأعضاء في مجال بحث وتجربة وتطوير وإنتاج اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد تحديداً.

5- **يقدر عاليًا** إعلان رئيس الجمهورية التركية، فخامة السيد رجب طيب أردوغان، التبرع بـ 15 مليون جرعة من اللقاحات للدول الأفريقية.

6- **يشيد** بالمساعدات التي قدمتها المملكة العربية السعودية للعديد من دول العالم بما فيها الدول الإسلامية، والتي وضعتها في المرتبة الرابعة عالميا والأولى بين الدول الإسلامية عام 2021 بالقيمة المطلقة، حيث بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية 1.268مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 4.8٪ من إجمالي المساعدات الإنسانية الدولية.

7- **يُرحِّب** باللقاحات التي طورتها بعض الدول الأعضاء، وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية تركيا، **ويدعوها** إلى إتاحتها إلى الدول الأعضاء في المنظمة لزيادة مستويات التطعيم لسكانها.

8- **يدعو إلى:**

أ) النظر بشكل إيجابي في اتخاذ إجراءات إيجابية تشمل إسقاط ديون البلدان النامية والأقل نموا، ولا سيما بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لتخفيف فسحتها المالية لمواجهة الآثار المدمرة للجائحة؛

ب) تكثيف التعاون الدولي بين الدول وشركات المستحضرات الصيدلانية لتخفيف القيود، بما في ذلك التنازل المؤقت عن براءات الاختراع من أجل تسهيل الحصول في الوقت المناسب والمنصف والميسور التكلفة على لقاحات وعلاجات فيروس كورونا المستجد وإنتاجها؛

ج) تقاسم المعارف والدروس المستفادة والخبرات وأفضل الممارسات والبيانات والمواد والسلع اللازمة للاستجابة مع منظمة الصحة العالمية والبلدان الأخرى، حسب الاقتضاء؛

9- **يدعو** الدول الأعضاء إلى مواصلة التبرع باللقاحات والإمدادات الطبية لنظيراتها المحتاجة.

10- **يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم نظيراتها المحتاجة لتعزيز قدراتها على تخزين اللقاحات وتوزيعها واستيعابها على الصعيد الوطني.

11- **يدعو** جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي إلى التضامن مع الدول الأعضاء المُصَنَّفَةِ ضِمن فئة البلدان الأقل نمواً في جهودها لمواجهة جائحة كورونا، وذلك اعتباراً لكونها في وضع يجعلها أكثرَ هشاشةً وتضرراً من الجائحة.

12- **يشدد** على أهمية دعم الدول الأعضاء في أفريقيا، وفي كُلٍّ من أفغانستان والسودان والصومال وسوريا، نظراً لكونها تواجِه أوضاعاً سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وإنسانيةٍ صعبةٍ في معركتها ضد جائحة كورونا، وذلك تجسيداً لروح التضامن والتعاون الإسلامِيَيْن معها.

13- **يشجع** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على دعم الجهود المبذولة في منظمة التجارة العالمية في السعي للحصول على إعفاء مؤقت من بعض أحكام حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس) من أجل تسريع القدرة العالمية لتصنيع اللقاحات.

14- **يُدرِكُ** الحاجة إلى مواصلة تقديم المزيد من المساعدة إلى دولة فلسطين والفلسطينيين لمكافحة جائحة كورونا وتداعياتها في مختلِف القطاعات، وذلك بالنظر إلى الصعوبات التي تُثقِل كاهل الدولة الفلسطينية وشعبها مِنْ جَرَّاءِ استمرار الاحتلال وما يَتَّصِلُ به من ضُرُوبِ الحرمان.

15- **يحيط علمًا** بالقرارات التي اتخذتها الدورة الوزارية للكومسيك بشأن برنامج استجابة الكومسيك لمواجهة جائحة كورونا، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى التقدم بطلبات للحصول على تمويل المشروع في إطار هذا البرنامج.

16- **يحث** مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي على تخصيص المزيد من المساعدات المالية للدول الأعضاء والدول المراقبة، إلى جانب المسلمين المقيمين في الدول غير الأعضاء، وذلك من أجل تعزيز قدراتهم على التصدي للجائحة وخاصة في قطاع الصحة.

17- **يدعو** الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومَجْمَع الفقه الإسلامي الدولي إلى تكثيف الجهود ومواصلة تنظيم حملات توعوية للتصدي لانتشار المعلومات المُضَلِّلة بخصوص اللقاحات وما يرتبط بالجائحة من تدابير صحية.

18- **يدعو** مَجْمَع الفقه الإسلامي الدولي إلى تنوير عموم الناس بما يَدْحَضُ الادعاءات الزائفة بشأن تدابير مكافحة الوباء.

19- **يشجع** التعاون بين الدول الأعضاء للنظر في الاعتراف المتبادل بشهادات التحصين ضد الفيروس والتعافي منه وفحص الإصابة أو عدم الإصابة به، وذلك تيسيراً لتنقل الأفراد وسفرهم بشكل آمن، وفقاً لقواعدها ولوائحها الداخلية.

20- **يحث** الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير إضافية تحفظ للفئات الهَشَّة من المُسنِّين والنساء ومقدمي الرعاية الصحية والشباب والأطفال الذين تأثروا بدرجات متفاوتة بالجائحة صِحَّتَهم النفسية والعقلية والاجتماعية.

21- **يدعو** الأمين العام إلى العمل مع جميع الشركاء الدوليين المعنيين، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ومختلِف الأطراف الآخرين لدعم الدول الأعضاء وجهودها لمحاربة الجائحة.

22- **يحث** اللجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك) على ابتكار طرق ووسائل لتبادل المعلومات والتعاون بين سلطات الصحة العامة والمؤسسات الطبية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك في مجالات التدريب وبناء القدرات والبحث والتطوير بغية تحسين الجاهزية والاستجابة للتعامل مع الجوائح الحالية والمستقبلية، والتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية والشركاء الدوليين لإنشاء اتحاد من المؤسسات البحثية للدول الأعضاء لتعزيز إنتاج اللقاحات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

23- **يطلب** من الأمين العام تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى الدورة التاسعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

{{}}{{}}{{}}

HC/22/CONF/CFM48/RES/ICHAD-RES48.DOC
ADHAM